مخطّط لإعداد تقرير حصر المؤسّسات والدراسات حول الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي بولاية سوسة

Cofinancé par l'Union européenne

مخطّط لإعداد تقرير حصر المؤسّسات والدراسات حول الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي بولاية سوسة

مركز المرأة العربية
للتدريب والبحوث

، ص.ب. 105، 1003 حي الخضراء
تونس-الجمهورية التونسية
الهاتف : 511 790 71 216+ الفاكس : 611 773 71 216+
www.cawtar.org

cawtar@cawtar.org - info@cawtar.org
www.facebook.com/CenterofArabWomenforTrainingandResearch
www.youtube.com/@cawtarvid2796
x.com/cawtar_ong

تم إنجاز هذا البحث بدعم من مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) وذلك في إطار مشروع صلة (Silaة).



الفــهرس

المقدمة	2
سياق المشروع	2
أهداف التقرير	3
المنهجية	3
تقديم الجمعيات على ضوء حصر المؤسّسات والدراسات	4
مصادر البيانات	8
المبادرات الحالية للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي	9
معايير اختيار المشاريع/المبادرات	9
وصف المبادرات الحالية	12
الشراكة والتعاون على المستوى المحلّي	13
أهم المحاور المتعلّقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي	14
الممارسات الجيّدة	15
الفجوات والفرص	18
مبادرات شراكة بين القطاع الاكاديمي والجمعيات	18
فرص التعزيز	19
الخاتمة	21
الملاحق	22

يهدف تقرير حصر المؤسّسات والدراسات حول الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي (VBG) بولاية سوسة إلى تقديم لمحة عن المبادرات والاستراتيجيات الحالية للوقاية، سواء في القطاع الجمعياتي أو في الوسط الأكاديمي، وتحديد الفجوات والفرص لتعزيز تأثير جهود الوقاية.

المقدمة

• سياق المشروع :

تُعد ولاية سوسة، الواقعة في الوسط الشرقي لتونس، من المناطق الحيوية اقتصادياً وسياحياً، إلا أنّها لا تزال تواجه تحديات كبرى في مجال مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، رغم التقدّم التشريعي والمؤسساتي المُحرز على المستوى الوطني. وتُبذل جهود متزايدة في الجهة للوقاية من هذه الظاهرة، بتضافر جهود السلط الجهوية، والمجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية.

تتميز الجهة بجملة من الخصوصيات السوسيو-اقتصادية والثقافية التي تؤثر في علاقات النوع الاجتماعي، من بينها استمرار هيمنة الأعراف الأبوية، وتفاقم الهشاشة الاقتصادية لدى بعض الفئات، وتفاوت فرص النفاذ إلى خدمات الإحاطة والمرافقة. وتساهم هذه العوامل مجتمعةً في استدامة أشكال مختلفة من العنف، بما في ذلك العنف الزوجي، الجنسي، النفسي، والاقتصادي.

تشهد ولاية سوسة تركيبة جغرافية واجتماعية متنوعة، حيث تضم مناطق حضرية متطورة على الساحل، إلى جانب معتمديات داخلية تعاني من تهميش نسبي. ورغم توفر نسيج جمعياتي نشط ومؤسسات صحية وتعليمية كبرى، فإنّ التفاوت في توزيع الخدمات، لا سيما بين الوسطين الحضري والريفي، يمثل أحد أبرز التحديات في مجال الحماية والوقاية.

ويهدف هذا التقرير إلى تقديم خارطة تحليلية شاملة للجهود المبذولة في مجال الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي بولاية سوسة، من خلال رصد الفاعلين، وتقييم الخدمات، واستجلاء نقاط القوة والقصور، وذلك استناداً إلى معطيات ميدانية وشهادات فاعلين محليين. ويُمثّل هذا العمل خطوة نحو تطوير مقاربات مندمجة، قائمة على التنسيق بين مختلف المتدخلين، بما يُعزز حماية النساء والفتيات ويكرّس حقوقهن في بيئة آمنة وخالية من العنف.

• أهداف التقرير:

يهدف هذا التقرير إلى تقديم قراءة لمشهد الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في ولاية سوسة، من خلال القيام بعملية حصر ميداني للمبادرات والبرامج القائمة في كل من المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية. ويرمي هذا الحصر إلى:

- رصد وتوثيق المبادرات والخدمات المتوفرة التي تُعنى بالوقاية من العنف وتقديم الإحاطة للضحايا؛
- إبراز دور الجمعيات المحلية والمؤسسات الجامعية في دعم المقاربات الوقائية والمتعددة التخصصات؛
- تحديد النقائص والفجوات على مستوى البحث والتكوين والتحسيس، والتنسيق بين المتدخلين؛
- واقتراح توصيات عملية لتعزيز الجهود في مجال الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

المنهجية

تمّ اعتماد منهجية نوعية متعددة الأدوات في إعداد هذا الحصر حول المبادرات والجهود المبذولة في مجال الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي بولاية سوسة. وقد شملت هذه المقاربة عدداً من الزيارات الميدانية، ومقابلات شبه مُنظمة، إضافةً إلى تحليل وثائق ودراسات سابقة، مع الاستئناس بالملاحظات الميدانية والمصادر الرقمية.

1. الزيارات الميدانية

- أُنجزت زيارتان ميدانيّتان إلى ولاية سوسة، تركّزت الأولى على الوسط الجامعي، وشملت عدداً من المؤسسات الأكاديمية، من بينها:

- كلية الحقوق والعلوم السياسية: حيث تمّت مقابلة عميدة الكلية، وعدد من العاملين في المكتبة الجامعية، ومنسق ماجستير «النوع الاجتماعي»، وموظفين في قسم مرحلة الدكتوراه. كما تم الاطلاع على مجموعة من المذكرات الجامعية وأطروحات الماجستير ذات الصلة بمواضيع العنف القائم على النوع الاجتماعي والنوع بصفة عامة.

- المعهد العالي للموسيقى: تمت مقابلة مدير المعهد، وأحد أعضاء الهيئة التدريسية، وتم الحصول على قائمة الرسائل العلمية المتعلقة بالموضوع.

- كلية الطب بسوسة: تم إجراء مقابلات مع طبيبتين من الإطار الأكاديمي، للتعرف على مساهمة المجال الصحي والطبي في دراسة وفهم ظاهرة العنف القائم على النوع.

- المعهد العالي للمالية: تم عقد لقاءات مع أربع مدرسات من مختلف الاختصاصات، لاستجلاء مدى تناول هذه القضايا في المسارات التكوينية.

- خلية النوع الاجتماعي بالجامعة: تم عقد لقاء مع المسؤولة عن الخلية، حيث تم عرض مختلف برامج التعاون الوطني والدولي، والأنشطة الأكاديمية والتوعوية التي نظمتها الجامعة في هذا المجال.

أما الزيارة الثانية فقد خُصصت للقاء نائبة رئيس جامعة سوسة، وتم خلال هذا اللقاء إجراء حوار معمّق حول برامج التدريس، ومشاريع التعاون، والمبادرات الأكاديمية والبحثية المتعلّقة بالنوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع. كما تم تنظيم مجموعة تركيز (FG) في مقر جمعية «أولادنا»، بمشاركة عدد من ممثلي الجمعيات المحلية الناشطة، من بينها فرع الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وغيرها.

2. تحليل الوثائق والمصادر الثانوية

إلى جانب العمل الميداني، تم الاعتماد على تحليل تقارير ودراسات سابقة صادرة عن منظمات وطنية ودولية حول وضع العنف القائم على النوع الاجتماعي في جهة سوسة. كما تم تنفيذ عمليات رصد لمحتوى المواقع الرسمية للمؤسسات الجامعية، ومتابعة الصفحات الرسمية على شبكات التواصل الاجتماعي لرصد الأنشطة والمبادرات ذات

الصلة.

تُوفر هذه المنهجية المتعددة المقاربات أرضية معرفية متكاملة لرسم صورة دقيقة للمشهد المحلي، مع التركيز على خصوصيات الوسط الجامعي، ودور المجتمع المدني، والفجوات التي تعيق نجاعة الوقاية والتكفل بالضحايا.

مصادر البيانات:

لإعداد هذا التقرير تمّ الاعتماد على المقابلات والزيارات الميدانية ومجموعة التركيز للوقوف عند المجهود المبذول على مستوى الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

ملخص الزيارة الميدانية لجامعات ولاية سوسة بتاريخ: 18 مارس 2025:

في إطار إعداد الحصر المتعلق بالوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في ولاية سوسة، تم القيام بزيارة ميدانية لعدد من المؤسسات الجامعية بالجهة يوم 18 مارس 2025. وقد شملت الزيارة كلية الحقوق والعلوم السياسية، المعهد العالي للموسيقى، كلية الطب والمعهد العالي للمالية والجباية بسوسة وجامعة سوسة. وفيما يلي عرض تفصيلي لأبرز ما تم تسجيله:

1. كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة

- تم الاطلاع على محتويات المكتبة الجامعية، مع التركيز على الرسائل الجامعية المتوفرة في قسم الماجستير والتي تعالج قضايا النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع. تم توثيق بعض العناوين والتقاط صور لمحتويات ذات صلة، إلى جانب تسجيل بعض المقاطع الصوتية التوثيقية.
- تم عقد لقاء مع السيدة عميدة الكلية، التي أبدت تعاوناً كبيراً، وأكدت أن ظاهرة العنف ضد النساء تبرز بشكل خاص في المجال الفلاحي. وقد مكنتنا من الاطلاع على بعض بحوث ختم الدراسة والماجستير ذات الصلة بالموضوع.
- أوضحت السيدة العميدة أن الكلية لا تفرض على الطلبة تقديم تلاخيص لأعمالهم الجامعية عند الإيداع، وأن المعطيات الخاصة بالرسائل موجودة على منصة «بيروني» ومُحيّنة بصفة دورية.
- أشارت إلى إمكانية التواصل مع قسم الماجستير للحصول على تفاصيل إضافية بخصوص الرسائل الجامعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

2. اللقاء مع أمينة مكتبة كلية الحقوق

- عند الاستفسار عن الإجراءات المعتمدة بشأن تسليم تلاخيص البحوث الجامعية، أكدت أمينة المكتبة أن هذا الإجراء ليس إلزامياً، ووجهتنا إلى مصلحة الماجستير للحصول على معطيات أوفى.
- تبيّن أن الكلية تحتوي على تسعة أنواع من الماجستير، موزعة بين ماجستير بحث (قانون خاص وعام) وماجستير مهني (جامعات، مؤسسات، أعمال)، وماجستير سياسي عدلي، دبلوماسية، وتكنولوجيات حديثة.
- كل مصلحة مختصة بماجستير معين، ويُطلب من الطالب تقديم بيانات بحثه قبل الإيداع النهائي دون

اشتراط تقديم ملخص.

3. المعهد العالي للموسيقى بسوسة

- تم التواصل مع السيد مدير المعهد وأستاذة، التي أبدت تفاعلاً إيجابياً وتعهدت بالعمل على تحسيس الطلبة بأهمية المشروع وإمكانية إدماج قضايا النوع الاجتماعي ضمن بحوثهم.

4. جامعة سوسة

- تم لقاء السيدة منسقة خلية النوع الاجتماعي بالجامعة، التي أوضحت وجود خلية نوع اجتماعي وخلية لمناهضة التحرش داخل الجامعة.

- أفادت بأن الجامعة توفر تكويناً في مجال النوع الاجتماعي، غير أن مشكل التمويل من وزارة التعليم العالي يمثل تحدياً كبيراً أمام ديمومة وتوسعة الأنشطة.

تقرير حول الزيارة ميدانية الثانية إلى ولاية سوسة بتاريخ: 26 مارس 2025

تحت إشراف جمعية «أولادنا»

في إطار المرحلة الأولى من المشروع، والمتعلقة بعملية الجرد والحصر للمبادرات المدنية العاملة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، تم تنظيم مجموعة تركيز بمدينة سوسة بمقر جمعية «أولادنا»، وبحضور عدد من الجمعيات الناشطة في الجهة.

افتتحت الجلسة منسّقة المشروع عن مركز المرأة العربية للبحوث والتدريب بتقديم موجز حول المشروع وأهدافه، مركّزة على أهمية هذه المرحلة التي تهدف إلى رسم خريطة دقيقة للجهات الفاعلة في هذا المجال، سواء كانت جمعيات ذات مرجعية نسوية أو منظمات تشتغل على قضايا متقاطعة مثل الفلاحة، التعليم، أو الشباب، واستشهدت بدراسة أنجزتها جمعية «أولادنا» حول واقع النساء الفلاحات كأحد الأمثلة الدالة على تداخل العنف القائم على النوع مع القضايا القطاعية.

تولت بعد ذلك المنسقة العلمية للمشروع إدارة الحوار، حيث طرحت محاور النقاش التي تمحورت حول:

1. تقديم موجز لكل جمعية مشاركة؛
2. مدى اهتمام الجمعية بمسائل النوع الاجتماعي؛
3. إذا ما سبق للجمعية التطرق لموضوع العنف القائم على النوع أو مدى استعدادها للعمل عليه مستقبلاً؛
4. وجود مشاريع حالية أو مبرمجة ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع.

أبرز هذا اللقاء التنوّع الكبير في مقاربات الجمعيات الحاضرة، وتفاوت درجات انخراطها في مقاربة النوع الاجتماعي،

لكنه كشف أيضاً عن وجود اهتمام متزايد واستعداد مشترك لتبادل الخبرات والتعاون في هذا المجال.

تقديم الجمعيات المشاركة في مجموعة التركيز

شارك في مجموعة التركيز، المنعقدة بمقر جمعية «أولادنا» يوم 26 مارس 2025، عدد من الجمعيات الناشطة بولاية سوسة، ممثلةً لتنوّع مهم في مجالات التدخّل، من العمل الحقوقي والنسوي، إلى الأنشطة الصحية، الثقافية، والشبابية. وقد بلغ عدد الجمعيات الحاضرة أربعة عشر (14) جمعية، قدم ممثلوها تعريفا موجزا بأنشطتهم ومجالات اهتمامهم، كما عبّروا عن مدى انخراطهم الحالي أو المحتمل في قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين. وفيما يلي عرض تفصيلي لها:

- **جمعية رؤى المستقبل**: جمعية شبابية مقرها سوسة، تُعنى بأنشطة متنوعة موجهة لفائدة الشباب، وتشتغل على قضايا التكوين والتوعية.
- **جمعية روتاري سوسة**: جمعية ذات صبغة عامة، تُقدّم دعما متنوعا للمجتمع من خلال مساعدات ظرفية وصحية، وندوات ثقافية، ومبادرات خيرية.
- **جمعية القابلات فرع سوسة**: تُركز على الصحة الإنجابية، وصحة الأم والطفل، كما تعمل على تكوين القابلات وتنظيم أنشطة اجتماعية وصحية كحملة «أكتوبر الوردي».
- **الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات – فرع سوسة**: تُعتبر من أبرز الجمعيات النسوية في تونس، تشتغل على قضايا المساواة الفعلية بين النساء والرجال، ومناهضة العنف ضد النساء، ولها مراكز إصغاء لمرافقة وتوجيه النساء ضحايا العنف قانونيا، صحيا، وأحيانا ماديا.
- **جمعية التحدي**: جمعية تنموية تهدف إلى التكوين والتوعية لفائدة مختلف فئات المجتمع، دون تخصيص قطاعي معيّن.
- **الغرفة الفتية الاقتصادية بالقلعة الكبرى**: تنشط في المجال الصحي والتوعوي، وتُعنى بالتكوين في عدد من المحاور، من بينها العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- **الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان – فرع سوسة**: تُعنى بمختلف القضايا الحقوقية، وتولّي اهتماما خاصا بالعنف ضد النساء، لاسيما في الفضاءات المغلقة مثل السجون، مع التركيز على المعتقلات السياسيات.
- **جمعية أولادنا**: جمعية ذات صبغة اجتماعية عامة، تأسست سنة 2014، وتنشط في سوسة وشط مريم والقيروان. تتكفّل بالفئات الهشة، وتُقدم خدمات متنوعة تشمل التكوين، الدعم الغذائي والطبي، والتوجيه القانوني لضحايا الانتهاكات.
- **جمعية البحوث والدراسات بسوسة**: تهتم بالمجال الثقافي والعلمي، خاصة ما يتعلق بحفظ التراث المادي والطبيعي لولاية سوسة.
- **الجمعية التونسية للدراسات حول النوع الاجتماعي (الجندر)**: ذات طابع أكاديمي، تعمل على تأطير الباحثين في مجال الجندر داخل الجامعة، وقد بدأت مؤخرا الانفتاح على محيطها بتنظيم لقاءات مع مهنيين خارج الوسط الجامعي.

- **مركز آمال سوسة / دار القمرة**: مركز حديث العهد (بدأ نشاطه في جانفي 2025) تحت إشراف جمعية أولادنا، يُعنى بالتكفّل بالنساء ضحايا العنف في الجوانب القانونية، النفسية، الصحية، الاقتصادية والاجتماعية.
- **الاتحاد الوطني للمرأة التونسية – فرع سوسة**: منظمة وطنية عريقة يعود تاريخها إلى سبعين سنة، تعمل على التمكين الثقافي والاجتماعي للمرأة، وتتولى الإحاطة اليومية بحالات العنف ضد النساء.
- **جمعية نحن نحب سوسة**: جمعية ذات صبغة عامة، تنشط في مجالات متنوعة، من بينها التمكين الاقتصادي للمرأة ودعم المبادرات المحلية.

تمحور النقاش حول مدى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي داخل أنشطة الجمعيات، وأساليب التعامل مع العنف القائم على النوع، إضافة إلى تجارب الجمعيات في البحث والعمل المعرفي في هذا المجال.

أولاً – إدماج النوع الاجتماعي في أنشطة الجمعيات

أظهرت المداخلات أن أغلب الجمعيات الحاضرة قد تناولت، بدرجات متفاوتة، مسائل النوع الاجتماعي. فقد تحدثت جمعية «أرابيسك» عن دراسة ميدانية كشفت عن أوضاع النساء العاملات في المناطق الرطبة وحرمانهن من الرعاية الاجتماعية، بينما أبرزت جمعية «أولادنا» تكوين أعضائها في هذا المجال ومواصلة النقاش حول مفاهيم النوع. الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أكدت تبنيها لمقاربة شاملة تحترم خصوصيات الأفراد، مع دعمها لقضايا الأقليات. جمعية النساء الديمقراطيات أشارت إلى ازدياد توجه الفئات المهمّشة إليهم بعد الثورة، وأكدت على ضرورة التشبيك، بينما تناولت جمعية «نحن نحب سوسة» فئة النساء العائدات من بؤر التوتر، أما الاتحاد الوطني للمرأة فقد شدد على دوره في التمكين الشامل ومرافقة النساء المعنفات.

ثانياً – التعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي

عرضت الجمعيات أنشطة متنوعة في هذا المجال، من بينها دراسات لجمعية «أولادنا» حول التحرش، النساء الفلاحات، العنف المدرسي، والأطفال ذوي الإعاقات، فضلاً عن تحضير عمل مسرحي توعوي. جمعية «تحدي» أطلقت مشروعا بالشراكة مع جمعيات أخرى لتنفيذ حملات توعوية، فيما ركزت جمعية القابلات على الإحاطة بالنساء ضحايا الاغتصاب وتكوين القابلات. من جانبها، الغرفة الفتية الاقتصادية تطرقت إلى تجارب الأمهات العازبات من خارج الجهة، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان أثارت قضية العنف السياسي ضد النساء، خاصة فيما يتعلق بالإقصاء من الحياة العامة، إضافة إلى زيارات للسجينات وتوثيق أوضاعهن.

ثالثاً – تجارب الجمعيات في مجال البحث

تفاوتت تجارب الجمعيات بين من أنجزت أبحاثا موثقة (كـ«أولادنا» و«أرابيسك»)، ومن أبدت اهتمامها واستعدادها للدخول في هذا المجال. أشادت جمعية النساء الديمقراطيات بأهمية التشبيك البحثي، واقترحت تنظيم اجتماع لاحق بين الجمعيات لصياغة خطة عمل مشتركة، وتكليف جمعية لم تنجز أبحاثاً سابقة بالمشاركة عبر أحد باحثيها.

هذا اللقاء أبرز حركية المجتمع المدني المحلي وتنوع مداخلاته في مجال النوع الاجتماعي، وكشف عن إرادة جماعية للتعاون وبناء شراكات مستقبلية في مجال الوقاية من العنف وتعزيز المساواة بين الجنسين.

كما وقع الاعتماد على جملة من الدراسات والمراجع حول الموضوع منها:

- Banque mondiale (2019). *Rapport sur la pauvreté et l'inégalité en Tunisie*.
- Ben Jemaa, M. (2018). *Les normes sociales et leurs impacts sur les violences faites aux femmes en Tunisie*. Revue tunisienne de sociologie.
- Institut National de la Statistique Tunisie (2022). *Rapport sur la situation socio-économique régionale*.
- Ministère de la Femme, de la Famille, de l'Enfance et des Seniors (2019). *Stratégie nationale de lutte contre les violences faites aux femmes*.
- Ministère de la Femme, de la Famille, de l'Enfance et des Seniors (2019).
- ONU Femmes Tunisie (2021). *Rapport sur l'accès aux services pour les victimes de violences*.
- UNFPA Tunisie (2020). *Étude sur les normes sociales et sexo-spécifiques discriminatoires à l'origine des violences basées sur le genre*.
- World Health Organization (2013). *Global and regional estimates of violence against women*.

معايير اختيار المشاريع/المبادرات:

تم اعتماد جملة من المعايير لاختيار المبادرات والمشاريع والبرامج المدرجة ضمن عملية الحصر بولاية سوسة، وذلك لضمان تمثيل دقيق وهادف للجهود المبذولة في مجال الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد شُدد، في هذا الإطار، على الطابع العملي والتطبيقي للمبادرات، ومدى ارتباطها المباشر بمسألة العنف ضد النساء والفئات المهمّشة، سواء من حيث الوقاية أو التكفّل أو التوعية.

كما تمّ إعطاء الأولوية للجمعيات التي تتمتع بخبرة ميدانية موثقة، وقدرة على تقديم خدمات ملموسة تشمل الدعم القانوني، النفسي، والاجتماعي. وتمّ أيضًا مراعاة امتلاك هذه المبادرات لرؤية تشاركية تعتمد على العمل الشبكي مع الفاعلين المحليين والجهات الرسمية، بما يعزز من نجاعة التدخلات ويضمن استمراريتها.

إضافة إلى ذلك، أُخذ بعين الاعتبار مدى توفر المعطيات والوثائق حول هذه المشاريع (تقارير، تقييمات، أو توثيق لأنشطة سابقة)، بما يسمح بتحليل موضوعي للأنشطة القائمة وفهم طبيعة أثرها على المستفيدين والمجتمع المحلي في سوسة.

وفيما يتعلّق باختيار المؤسسات الجامعية التي شملها الحصر ، فقد تم اعتماد مقاربة تراعي التنوع الأكاديمي

والتخصصي، بهدف استكشاف مدى انخراط الوسط الجامعي في مقاربة النوع الاجتماعي وقضايا العنف المبني على النوع. شمل الاختيار كليات ومعاهد تنتمي إلى مجالات مختلفة، مثل الحقوق، الطب، العلوم السياسية، الموسيقى، والمالية، وذلك من أجل فهم تعددية المقاربات وتقاطعاتها الممكنة مع قضية العنف القائم على النوع.

وقد أُعطي الأولوية للمؤسسات التي تحتضن برامج بحث أو تكوين ذات صلة، مثل الماجستير في دراسات الجندر أو المشاريع البيداغوجية والبحثية التي تدمج هذه المقاربة، إضافة إلى تلك التي تحتوي على هياكل داعمة مثل خلايا الجندر أو خلايا مكافحة التحرش. كما تم اختيار مؤسسات أبدى مسؤولوها وإطاراتها استعداداً للتعاون وتوفير المعطيات، مما ساهم في إثراء عملية التوثيق والتحليل.

المبادرات الحالية للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي

وصف المبادرات الحالية

تشهد ولاية سوسة حركية متميّزة في مجال الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث تتضافر جهود الفاعلين المحليين من جمعيات ومؤسسات حكومية وشركاء دوليين لتقديم مبادرات متعدّدة ومتكاملة تسعى إلى التصدي لهذه الظاهرة على مختلف المستويات. وقد تنوعت هذه المبادرات بين حملات تحسيسية، وتكوينات مهنية، وإحداث مراكز استماع وإيواء، إضافة إلى انخراط الوسط الأكاديمي في البحوث والتكوين المتخصص حول العنف القائم على النوع الاجتماعي.

في المجال الجمعياتي، لعبت عديد المنظمات دورًا رياديًا في تحفيز الوعي الجماعي وطرح المسألة في الفضاء العام، ومن أبرز هذه المبادرات الحملة التحسيسية «اكسروا الصمت» التي أطلقتها جمعية الأمانة سنة 2023، والتي استهدفت أكثر من 5000 شخص في الأحياء الشعبية والمؤسسات التربوية، ما ساهم في ارتفاع بنسبة 30% في عدد التوجهات نحو مراكز الإصغاء. كما نظمت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات حملات مماثلة تهدف إلى كسر الصورة النمطية حول العنف المسلط على النساء، وتشجيع الضحايا على الإفصاح وطلب المساعدة.

وفي إطار الدعم المباشر للضحايا، تم إحداث مراكز استقبال واستماع متعددة الاختصاصات، على غرار المركز الجهوي لحماية المرأة بسوسة، والذي وفر في سنة 2022 مرافقة طبية ونفسية وقانونية لحوالي 800 امرأة، بالتعاون مع المصالح الصحية والأمنية بالجهة. ويُعدّ هذا المركز نموذجًا للتكامل بين التدخلات المؤسساتية والجمعياتية، خاصة من خلال الورشات التي تهدف إلى دعم ضحايا العنف وتمكينهن من استعادة ثقتهن بأنفسهن.

تم إنشاء مركز الإنصات يوم 13 مارس 1993 بهدف أساسي يتمثل في مساندة النساء ضحايا العنف وتمكينهن من كسر جدار الصمت، مما يساعد على تخفيف شعور الذنب وتحقيق نوع من التحرر من دور «الضحية». يعمل المركز على تقوية قدرات النساء من خلال جلسات استماع، وتدريب، ومرافقة نفسية واجتماعية، مما يعزز التضامن بينهن. اليوم، تملك الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (ATFD) أربعة مراكز إنصات في كل من تونس، صفاقس، سوسة والقيروان، وتحرص هذه المراكز على احترام مبدأ السرية وحرية قرار المعنية. وتشمل خدماتها: الاستماع، الدعم النفسي، التوجيه القانوني والاجتماعي، التوعية، التكوين، وإنجاز الدراسات والتوثيق.

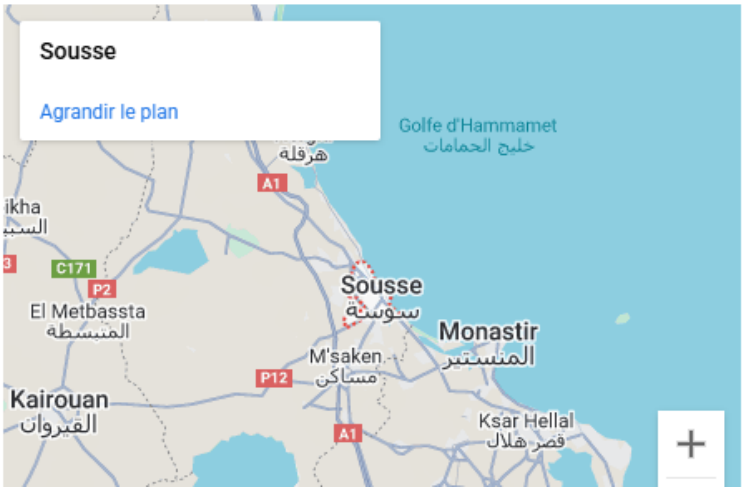
Centre d'écoute et d'orientation des femmes victimes des violences- Sousse

Adresse : 4 Rue Doc kalimat 4éme étage D2 4000 Sousse

Tél/Fax : 73 202 227.

Portable : 23 895 588

Email : section.sousse@atfd-tunisie.org



/https://atfd-tunisie.org/centres-decoute-home

أما فيما يتعلّق بتعزيز قدرات المتدخلين في الميدان، فقد شهدت الجهة تنظيم سلسلة من الدورات التكوينية لفائدة أعوان الصحة، والأمن، والعدالة، والعاملين الاجتماعيين، بإشراف من وزارة الصحة وبالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تم خلالها تكوين أكثر من 400 متدخل بين 2021 و2024. وتضمنت هذه الدورات محاور تتعلق بكيفية التعرف على ضحايا العنف والتعامل معهم، وتوجيههم نحو المسارات القانونية والاجتماعية الملائمة.

ويُعزز كل ذلك بتوفر منصات دعم واتصال، من بينها الرقم الوطني الأخضر 1899، الذي تمت إعادة تفعيله على مستوى محلي عبر عدد من الجمعيات التي تؤمن الاستماع والتوجيه. وقد سُجل في سنة 2023 أكثر من 600 مكالمة من ولاية سوسة تم توجيه أصحابها إلى الجهات المعنية بالمرافقة.

من جهة أخرى، بدأ الوسط الجامعي بسوسة يلعب دورًا متصاعدًا في التفاعل مع قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث أطلق قسم علم الاجتماع سنة 2023 مشروع بحث ميداني حول العنف الزوجي في المناطق الريفية المحيطة بالجهة، بمشاركة أساتذة وطلبة من مرحلة الماجستير، وانتهى المشروع إلى تقديم توصيات عملية لتطوير التدخلات. كما تم إدراج وحدة تعليمية جديدة حول «النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان ومكافحة العنف» ضمن برنامج تكوين الأخصائيين الاجتماعيين.

تشهد جامعة سوسة انخراطًا فعليًا ومتناميًا في الجهود الوطنية والدولية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، من خلال مجموعة من المبادرات الأكاديمية الطموحة التي تهدف إلى إرساء ثقافة المساواة، وتعزيز البحث والتكوين في قضايا الجندر، وتوفير بيئة جامعية آمنة وشاملة. وتتنوع هذه المبادرات بين مشاريع شراكة دولية، وبرامج تكوين، وأبحاث علمية، بالإضافة إلى إرساء هياكل داخلية فاعلة، مثل «خلية الجندر»، لتكريس الحوكمة الجامعة.

أولًا: التكوين والبحث الأكاديمي في مجال الجندر

من أبرز المبادرات التي أطلقتها الجامعة، **مشروع Erasmus+ GeSt** (Gender Studies Curriculum: A Step for Democracy and Peace in EU-Neighbouring Countries)، الذي هدف إلى إدماج دراسات الجندر ضمن مناهج التعليم العالي، خاصة بكليات الحقوق والآداب والفنون الجميلة. وقد توج المشروع بتنظيم مؤتمر دولي تحت عنوان «الجندر لبناء السلام» بمشاركة جامعات من تونس، المغرب، أوكرانيا، هنغاريا واليونان، وساهم في وضع أسس ماجستير جديد في دراسات النوع الاجتماعي، بقيادة الأستاذة الباحثة بثينة بن حسين.

كما انخرطت الجامعة في **مشروع RAQMYAT** الممول أوروبياً، والذي يسعى إلى تحديث برامج الدكتوراه في العلوم الإنسانية والاجتماعية من خلال دمج البعد الرقمي، مع تركيز خاص على قضايا الجندر. وفي هذا السياق، ساهمت جامعة سوسة في تطوير منصة رقمية علمية تهدف إلى دعم البحث الأكاديمي متعدد التخصصات حول النوع الاجتماعي.

ثانيًا: التعاون الإقليمي والدولي

تُقيم الجامعة شراكات فعالة مع مؤسسات بحثية مرموقة، مثل **مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (CAW-TAR)** ومركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة **(CREDIF)**، إلى جانب التعاون مع منصات دولية مثل **GenderMed**. وتُسهم هذه الشراكات في تعزيز قدرات البحث الجامعي، وإدراج وحدات تعليمية حول الجندر، والعمل على نشر الوعي في صفوف الطلبة والأساتذة والإداريين.

ثالثًا: خلية الجندر—هيكل داخلي لمحاربة العنف وتعزيز المساواة

أُحدثت خلية الجندر بجامعة سوسة تحت إشراف نيابة رئاسة الجامعة للبحث والتجديد، كهيكل مؤسسي يُعنى بإرساء مقاربة شاملة لدمج مقاربة الجندر في مختلف هياكل الجامعة. وتُعدّ الخلية منصّة عمل تفاعلية تجمع بين التدخل الأكاديمي والتكوين الميداني، حيث تنظم بشكل دوري:

- **ورشات حول التحرش الجنسي والتحيزات الجندرية** في التوظيف والتقييم.
- **تكوينات لفائدة الإطارات التربوية والإدارية** لتفكيك الصور النمطية وتعزيز التوازن بين الجنسين.
- **أنشطة موجهة للطلبة** حول حقوق النساء ومناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- **إعداد تقارير نوعية** حول واقع الجندر في الوسط الجامعي اعتمادًا على بيانات دقيقة، تساعد في بلورة قرارات مبنية على معطيات ملموسة.

رابعًا: تعزيز القيادة النسائية والتمثيلية

في إطار **مشروع Erasmus+ WE4LEAD**، شاركت الجامعة في سلسلة من الأنشطة واللقاءات الدولية التي تهدف إلى دعم تمثيلية النساء في مواقع القيادة داخل مؤسسات التعليم العالي. وقد احتضنت جامعة سوسة سنة 2024 الاجتماع التنسيقي السابع للمشروع، الذي جمع أكثر من 25 باحثًا وأكاديميًا، تخللته ورشات عمل حول سبل مقاومة التمييز وتعزيز التمكين القيادي للنساء في المجال الجامعي.

تُشكل هذه المبادرات، مجتمعة، دليلاً واضحًا على التزام جامعة سوسة بترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والمساواة ومناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي، ليس فقط من خلال الخطاب الأكاديمي، بل عبر تحويل الجامعة إلى فضاء فعلي للتغيير الاجتماعي والثقافي. وتُبرز هذه الديناميكية التربوية والعلمية أن الجامعة ليست مجرد مؤسسة للتعليم، بل فاعل رئيسي في البناء المجتمعي، ومختبرًا حيًا للممارسات الجيدة في الحوكمة الجندرية ومكافحة العنف.

تعكس هذه المبادرات مجتمعةً ديناميكية محلية متقدمة في التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، حيث ترتكز الجهود على مقاربة شمولية تدمج الوقاية، والحماية، والتكوين، والبحث، في إطار من التعاون بين الفاعلين المحليين والوطنيين والدوليين، ما يجعل من ولاية سوسة تجربة مرجعية في هذا المجال داخل السياق التونسي.

الشراكة والتعاون على المستوى المحلّي:

فيولاية سوسة، تتجسد الشراكة والتعاون على المستوى المحلي من خلال شبكة متكاملة تضم منظمات المجتمع المدني، المؤسسات الأكاديمية، والمنظمات الدولية. تسهم هذه الأطراف في تعزيز التنمية المستدامة، تحسين الحوكمة المحلية، وتعزيز حقوق الإنسان، خاصة في مجالات النوع الاجتماعي، تمكين المرأة، والعدالة الاجتماعية.

تعتبر منظمات المجتمع المدني في سوسة، مثل أولادنا والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات والاتحاد الوطني للمرأة التونسية... الفاعلين الرئيسيين في تنفيذ مشاريع محلية تهدف إلى تعزيز المشاركة المجتمعية والشفافية. تعمل هذه المنظمات على بناء قدرات الأفراد والجماعات المحلية، خاصة في المناطق المهمشة، من خلال برامج تدريبية ومبادرات تهدف إلى تعزيز الوعي المدني والمشاركة الفعّالة في الحياة العامة.

على الصعيد الأكاديمي، تلعب المؤسسات التعليمية في سوسة دورًا مهمًا في تعزيز البحث العلمي والتطوير. تسهم الجامعات والمعاهد العليا في الولاية في تقديم برامج تعليمية وبحثية تركز على قضايا التنمية المستدامة، حقوق الإنسان، والنوع الاجتماعي. كما تشارك هذه المؤسسات في مشاريع بحثية مشتركة مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، مما يعزز من تأثيرها ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المحلية.

أما على المستوى الدولي، فتتعاون منظمات دولية مثل اليونيسكو، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، ومنظمة «البحث عن أرضية مشتركة» مع الفاعلين المحليين في سوسة لتنفيذ مشاريع تهدف إلى تعزيز الديمقراطية، حقوق الإنسان، والمواطنة العالمية. تقدم هذه المنظمات الدعم الفني والمالي، وتساهم في بناء القدرات المحلية من خلال ورش عمل، دورات تدريبية، ومنح تعليمية.

تتجلى هذه الشراكات في مشاريع ملموسة مثل ورش العمل التي نظمتها اليونيسكو بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني في سوسة، والتي ركزت على تطوير دليل عملي للتربية على المواطنة العالمية ووسائل الإعلام. كما تم توقيع اتفاقيات تعاون بين غرفة التجارة والصناعة للوسط وغرف تجارية دولية، مما يعزز من التعاون الاقتصادي والثقافي بين سوسة ودول أخرى.

من خلال هذه الشبكة المتكاملة من الشراكات، تسعى سوسة إلى تحقيق تنمية محلية شاملة ومستدامة، تعزز من مشاركة المجتمع في صنع القرار، وتضمن حقوق الأفراد، خاصة النساء والفئات المهمشة، في إطار من العدالة والمساواة.

أهم المحاور المتعلّقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي:

شهدت جامعة سوسة إقبالًا متزايدًا على الدراسات الأكاديمية التي تعنى بموضوعات المرأة، النوع الاجتماعي، والعنف المبني على النوع الاجتماعي، وهو ما يعكس اهتمامًا متزايدًا في الساحة البحثية والسياسية بهذه القضايا الحيوية. تنوعت الأعمال البحثية بين مذكرات ماجستير ورسائل بحثية تناولت قضايا متعددة مثل حقوق المرأة في القانون الدولي والوطني، ودورها في المشاركة السياسية، بالإضافة إلى الدراسات التي ركزت على العنف ضد النساء من جوانب قانونية واجتماعية وصحية. فقد شملت البحوث موضوعات مثل الحماية القانونية للمرأة العاملة، العنف الجنسي، الحقوق الصحية للنساء في الوسط الريفي وفي السجون، ودراسة دور المؤسسات الدولية كمنظمة العمل الدولية في معالجة قضايا النوع الاجتماعي. كما تطرقت بعض الدراسات إلى تحليل المشاركة السياسية للنساء وتأثير السياسات العامة على وضع المرأة، مما يبرز اهتمام الباحثين بتأصيل فهم متكامل لقضايا النوع الاجتماعي من منظور اجتماعي وقانوني وسياسي.

من جهة أخرى، لم تغفل هذه الدراسات الحديث عن العنف المبني على النوع الاجتماعي (VBG) باعتباره ظاهرة متشابكة تتطلب مقاربات متعددة الأبعاد، شملت الجوانب القانونية، الصحية، والنفسية، حيث تناولت رسائل ماجستير بحثية عدة موضوع التعهد الطبي والقانوني لضحايا العنف، وسبل تعزيز الحماية القانونية عبر القوانين الوطنية والدولية. كما تم تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المرأة في الأوساط الريفية وفي سوق العمل، وأثر السياسات العمومية على وضعها، مما يعكس إدراكًا عميقًا لدور القانون والسياسة في تحسين ظروف المرأة ومناهضة كل أشكال التمييز والعنف. تبرز هذه البحوث مساهمة جامعة سوسة في إثراء المكتبة العلمية بمجموعة من الدراسات التي تقدم أدوات تحليلية وقانونية واجتماعية يمكن أن تسهم في بناء سياسات أكثر فعالية لمناهضة العنف وتعزيز حقوق المرأة في تونس والمنطقة.

ملخص تحليلي للدراسات حول المرأة والنوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي

تميزت الدراسات المنجزة في جامعة سوسة بتناولها لقضايا المرأة من زوايا متعددة، بدءًا من دراسة حقوق المرأة في التشريعات الوطنية والدولية إلى التحقيق في مظاهر العنف المبني على النوع الاجتماعي وأبعادها القانونية والاجتماعية. على سبيل المثال، اهتمت الطالبة حنان السهيلي (2021) بدراسة حول العنف ضد النساء في تونس، مع التركيز على الأبعاد القانونية والاجتماعية لهذه الظاهرة. كما تناولت سامية العياري (2019) موضوع دمج النوع الاجتماعي في السياسات العمومية، ما يعكس الاهتمام بكيفية تطبيق مفهوم المساواة في السياسات الوطنية.

وفي مجال العنف المبني على النوع، اقترح وسيم حمزاوي (2025) موضوعا يركزعلى الجوانب الطبية والتشريعية المتعلقة بتقديم العناية للنساء ضحايا العنف، فيما تعرضت مريم مبروك (2017) الحماية الجزائية للنساء المتضررات، ما يبرز أهمية القانون الجنائي في التصدي لهذه الظواهر.

كما تناولت عدة دراسات قضايا محددة مثل الصحة الإنجابية في المناطق الريفية (هبة العتروس، تسجيل جديد، 2025) وحقوق المرأة السجينة في المجال الصحي (نادية القوماني، تسجيل جديد، 2025)، ما يعكس تنوع التحديات التي تواجهها المرأة في بيئات مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، سلطت أسماء الكوكي (2023) الضوء على المشاركة السياسية للنساء في تونس، في حين درست سناء السباعي (2024) دور المرأة في الحركات الإسلامية، وهو موضوع ذو حساسية خاصة لفهم التداخل بين الدين والنوع الاجتماعي في العالم العربي.

تؤكد هذه الدراسات على التداخل بين الأبعاد القانونية، السياسية، والاجتماعية لقضايا المرأة، وتعكس رغبة الباحثين في تقديم إسهامات علمية تساعد على فهم الواقع المعقد للمرأة في تونس، وفتح آفاق لتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية.

على مستوى التكوين، يُعدّ **ماجستير «دراسات النوع الاجتماعي» بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة سوسة** من أبرز المسارات الأكاديمية التي أُطلقت في تونس ضمن توجه يهدف إلى إدماج مقاربة النوع في مجالات البحث والتعليم. انطلقت أول دفعة في هذا المسار سنة 2017، واستمر إلى حدود السنة الجامعية 2021-2020. يندرج هذا البرنامج ضمن مجال العلوم القانونية والسياسية، ويتميز بمقاربة متعددة التخصصات تجمع بين القانون، العلوم السياسية، السوسيولوجيا، التاريخ، والعلوم الإنسانية، بهدف تكوين باحثين وأطر مختصين قادرين على تحليل وفهم قضايا النوع في أبعادها المركبة والمتشابكة.

يرتكز هذا الماجستير على تكوين معمّق يجمع بين المعرفة النظرية والمهارات التطبيقية. من خلال مواد دراسية مثل «النوع وحقوق الإنسان»، «المرأة والسياسة»، «النوع والتاريخ»، «النوع والدين»، و»النوع والسياسات الجبائية»، يتمكّن الطلبة من فهم مختلف آليات التمييز الجندري وآثارها على المستويين الفردي والمجتمعي. كما تمنح مواد مثل «النوع والتخطيط الاقتصادي» و»النوع والحكم المحلي» رؤية تطبيقية تتيح استيعاب كيفية إدماج مقاربة النوع في السياسات العامة وبرامج التنمية المحلية. وتُستكمل هذه المقاربة بدروس منهجية حول البحث النوعي، ضمن وحدة «منهجية العلوم الاجتماعية والنوع»، التي تؤسس لكتابة مذكرة بحث علمي في السداسي الرابع.

يعتمد البرنامج نظامًا بيداغوجيًا متنوعًا يجمع بين المحاضرات، الأعمال التطبيقية، الندوات، والورشات، مع التركيز على التفاعل والتفكير النقدي. ويُشترط على الطالب إنجاز تدريب ميداني خلال فترة تتراوح بين ستة وثمانية أسابيع داخل منظمات أو مؤسسات تُعنى بحقوق الإنسان أو النوع الاجتماعي، إلى جانب إعداد مذكرة بحث تُعرض في نهاية التكوين أمام لجنة علمية. هذا التكوين الميداني يُمكّن الطلبة من ربط الجوانب النظرية بالواقع العملي ويعزز جاهزيتهم لسوق الشغل أو لمواصلة البحث الأكاديمي.

من ناحية الأفق المهني، يفتح هذا المسار المجال أمام الخريجين للالتحاق بالقطاع العام (وزارات، هيئات حكومية، جماعات محلية)، أو بالمنظمات الوطنية والدولية المهتمة بقضايا النوع والمساواة وحقوق الإنسان، فضلًا عن مراكز البحث ومؤسسات التعليم العالي. كما يُتيح للطلبة المتفوقين إمكانية مواصلة الدراسة في الدكتوراه في اختصاصات

متنوّعة مثل القانون العام أو الخاص، العلوم السياسية، الاقتصاد، السوسيولوجيا، أو التاريخ.

هذا المسار مدعوم بعدة شراكات وطنية ودولية، بما في ذلك التعاون مع منظمات مثل CAWTAR وCREDIF، وكذلك مع مؤسسات أكاديمية أجنبية، ما يفتح المجال أمام تبادل الخبرات والانخراط في مشاريع بحثية ذات بعد إقليمي ودولي. كما تستفيد الكلية من بنية تحتية ملائمة تشمل قاعات مجهزة، مكتبة متخصصة، وولوج إلى قواعد بيانات رقمية متقدمة.

في المجمل، يمثل هذا الماجستير تجربة أكاديمية فريدة في تونس والعالم العربي، من حيث الطرح والمضامين، وهو يسعى إلى تكوين كفاءات قادرة على المساهمة في بناء مجتمع أكثر عدالة ومساواة، من خلال إنتاج معرفة نقدية وممارسة مسؤولة لقضايا النوع الاجتماعي في السياسات العمومية، التشريعات، والمؤسسات.

الممارسات الجيّدة:

تقديم «خلية النوع الاجتماعي» بالجامعة كنموذج ممارسة جيدة في تعزيز مقاربة النوع ومناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي

تعدّ خلية النوع الاجتماعي داخل إحدى الجامعات في سوسة تجربة رائدة تجسّد التزام المؤسسة الأكاديمية بقضايا المساواة والعدالة الجندرية، ومناهضة جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، سواء في الفضاء الجامعي أو في محيطه المجتمعي الأوسع. وقد نشأت هذه المبادرة استجابةً لحاجات متنامية، عبّرت عنها الطالِبات والباحثات والموظفات، وكذلك نتيجة لتطور النقاشات العمومية حول النوع الاجتماعي في تونس، خاصة بعد الثورة وما رافقها من انفتاح على قضايا الحقوق والحريات.

منذ تأسيسها، سعت الخلية إلى بناء مقاربة شاملة تتجاوز البُعد المناسباتي أو الرمزي، لتُرسّخ عملًا مؤسّسيًا قائمًا على التكوين والبحث والتحسيس والتأثير في السياسات الجامعية. وقد أسندت لها مهام متعددة، من أبرزها رصد الممارسات التمييزية، استقبال الضحايا وتوجيههن، وتعميم ثقافة المساواة عبر أنشطة بيداغوجية وتوعوية. كما تعمل الخلية على دمج مقاربة النوع في المضامين التعليمية وتشجيع المشاريع البحثية ذات الصلة، مما يعزّز حضور هذا البعد في التكوين الجامعي الأكاديمي.

تميّزت هذه التجربة بالانفتاح على محيطها، حيث أقامت الخلية شراكات فعالة مع جمعيات نسوية محلية، ومنظمات دولية مهتمة بالعدالة الجندرية، إلى جانب تعاونها مع هياكل وزارية مختصة. هذا الانخراط في العمل الشبكي سمح لها بتنفيذ ورشات عمل، وحملات مناهضة للعنف، وتكوينات للطلبة والمدرسين على حدّ سواء، مما أسهم في خلق وعي جمعي داخل الجامعة بأهمية مقاومة التمييز والعنف الرمزي والمباشر ضد النساء والفئات الهشة.

ومع ذلك، تواجه هذه الخلية تحديات حقيقية، أبرزها محدودية الموارد المالية، والنقص في الكفاءات المتخصصة، خاصة في الجوانب النفسية والقانونية، إضافة إلى بعض أشكال المقاومة الثقافية التي ما تزال تنظر إلى النوع الاجتماعي كقضية ثانوية أو غريبة عن الحقل الأكاديمي. إلا أن هذه التحديات لم تُضعف من عزيمة الفاعلين داخل الخلية، بل زادت من قناعتهم بأهمية بناء استراتيجية مستدامة تُراكم الجهود، وتُعمّق الروابط مع المجتمع المدني، وتدفع نحو تعميم الخلايا الجندرية في باقي المؤسسات الجامعية.

إنّ خلية النوع الاجتماعي لا تمثّل فقط هيكلًا داخليًا لمعالجة مسألة العنف أو التمييز، بل تُجسّد تحولًا في ثقافة المؤسسة الجامعية نحو الاعتراف بأدوارها المجتمعية، والربط بين المعرفة الأكاديمية والتحوّل الاجتماعي. وهي بهذا المعنى، تُمثّل ممارسة جيّدة ونموذجًا يُحتذى به في مجال تعزيز الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الفضاءات الجامعية في تونس.

كما نلاحظ، شكّلت هذه المبادرة، منذ تأسيسها، أرضية مؤسسية تُترجم الالتزام الأخلاقي والمعرفي للجامعة تجاه تعزيز العدالة الجندرية داخل الحرم الجامعي وخارجه. وفيما يلي تقديما مفصّلا لهذه المبادرة:

السياق والنشأة

انطلقت فكرة خلية النوع الاجتماعي في سياق ما بعد الثورة التونسية، حيث تنامت المطالب المجتمعية بترسيخ حقوق المرأة ومناهضة كل أشكال التمييز والعنف. وقد أدركت الجامعة، بوصفها فاعلاً معرفيًا ومسؤولًا اجتماعيًا، ضرورة الانخراط في هذا التغيير عبر مقاربة مستدامة تنبني على البحث، التحسيس، والتكوين.

المهام والأهداف

تهدف الخلية إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها:

- **تعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين** داخل الوسط الجامعي من خلال حملات التوعية والدورات التدريبية.
- **رصد وتحليل مظاهر العنف القائم على النوع الاجتماعي** داخل الفضاء الجامعي وتقديم الدعم المناسب.
- **دمج مقاربة النوع الاجتماعي في البرامج البيداغوجية والبحثية** بمختلف الكليات.
- **بناء شراكات استراتيجي**ة مع الفاعلين المدنيين والمؤسساتيين العاملين في نفس المجال.

الأنشطة والمبادرات

عملت الخلية، منذ انطلاقتها، على تنفيذ مجموعة من الأنشطة المتميزة، من بينها:

- **تنظيم ندوات علمية متعددة التخصصات** حول قضايا النوع، شارك فيها أساتذة، طلبة، وجمعيات نسوية.
- **إعداد دليل مرجعي للطلبة والموظفين حول التحرش الجنسي** وآليات التبليغ داخل الجامعة، وهو عمل غير مسبوق على المستوى الوطني.
- **إحداث نقطة استماع داخل الكلية** تؤمن فيها أخصائيات نفسانيات وقانونيات استقبال الطلبة والطالبات ضحايا العنف أو التمييز.
- **إدماج مقاربة النوع في مشاريع التخرّج والأطروحات**، مع تشجيع البحوث الميدانية في هذا المجال.
- **تنفيذ ورشات تكوينية مشتركة مع جمعيات محلية** متخصصة في مناهضة العنف ضد النساء.

نقاط قوة التجربة

تكمن قوة هذه الخلية في كونها:

- **مؤسسة داخلية لها شرعية أكاديمية**، ما يمنحها وزنًا داخل هياكل الجامعة.
- **تشتغل في تقاطع بين البحث العلمي والتدخل الميداني**، مما يجعلها منصة فاعلة تربط النظرية بالممارسة.
- **تقوم على تشريك واسع للطلبة** في التخطيط والتنفيذ، ما يُنمّي حسهم المدني ويعزز وعيهم الحقوقي.
- **تحظى بدعم إداري من رئاسة الجامعة**، مما يعزز استقلاليتها ويكرّس استدامتها.

الفجوات والفرص

الفجوات على مستوى الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي:

بالرغم من التقدّم الملحوظ في تعزيز الشراكات على المستوى المحلّي بمدينة سوسة، لا تزال هناك العديد من التحديات التي تعيق فعالية الجهود المبذولة، خاصة في مجال الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي (العنف المبني على النوع الاجتماعي).

من أبرز هذه العراقيل غياب التنسيق الفعّال بين مختلف الفاعلين المحليين، سواء كانوا من منظمات المجتمع المدني، أو المؤسسات الأكاديمية، أو الهياكل الرسمية. هذا النقص في التناغم يُفضي في كثير من الأحيان إلى تكرار المبادرات، أو إلى تشتّت الجهود، ما يحدّ من نجاعة التدخّلات الميدانية وفعاليتها على المدى الطويل.

إضافة إلى ذلك، تمثل محدودية الموارد – سواء كانت مالية أو بشرية – عائقًا رئيسيًا أمام توسيع نطاق البرامج والخدمات الموجّهة للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له. فعديد الجمعيات تشتغل بإمكانيات متواضعة، في ظل غياب دعم مستدام أو تمويل مرن يمكّنها من التصرّف بسرعة وفعالية في الحالات الطارئة.

أما على المستوى الثقافي والاجتماعي، فتستمرّ بعض الصور النمطية والتمثّلات التقليدية في ترسيخ الصمت حول قضايا العنف، مما يجعل عملية التبليغ صعبة ويثني الضحايا، وخاصة النساء والفتيات، عن طلب المساعدة أو اللجوء إلى الآليات المتاحة للحماية. كما أنّ هذه «الطابوهات» تعيق أحيانًا حتى العاملين في المجال الصحي أو القانوني عن التفاعل بالجدّية اللازمة مع الحالات المعروضة عليهم.

ولمواجهة هذه التحديات، تبرز الحاجة الملحّة إلى تبنّي مقاربة مندمجة، متعددة القطاعات، تشرك جميع الأطراف المعنية، من سلط محلية، ومجتمع مدني، ومؤسسات أكاديمية، ومواطنين. يجب أن تقوم هذه المقاربة على معرفة دقيقة بالواقع المحلّي، وعلى فهم معمّق لسياقات العنف، من أجل تطوير تدخلات ملائمة وفعّالة. كما أن تعزيز مشاركة المؤسسات الأكاديمية والبحثية يُعدّ عنصرًا أساسيًا لتوفير المعطيات، وتحليل السياسات، وتطوير أدوات مبتكرة في مجال الوقاية والرعاية.

باختصار، فإن كسر حلقة الصمت حول العنف المبني على النوع الاجتماعي في سوسة يتطلب إرادة جماعية، واستثمارًا مستدامًا، وشراكة حقيقية بين مختلف الفاعلين، بما يُسهم في التصدّي للعنف بمختلف أشكاله وفي مختلف الفضاءات.

مبادرات شراكة بين القطاع الاكاديمي والجمعيات

توجد بعض مبادرات الشراكة بين القطاع الأكاديمي والجمعيات في سوسة، إلا أنها تظل محدودة وغير ممنهجة. فقد تم رصد تعاون بين كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة وعدد من مكوّنات المجتمع المدني، من بينها جمعيات تعنى بقضايا المرأة، والديمقراطية، والحقوق الاجتماعية، وهو ما يتجلّى من خلال تنظيم ندوات علمية، أو توجيه بعض البحوث الأكاديمية نحو مواضيع تهم الفئات الهشة أو قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي.

غير أنّ هذه المبادرات، رغم أهميتها، تبقى مشتتة ومبنية غالبًا على اجتهادات فردية أو علاقات شخصية، ولا تندرج ضمن إطار مؤسّسي أو آليات شراكة مستدامة. كما أنّ غياب منصات تنسيقية تجمع بين القطاع الأكاديمي والجمعيات يُضعف من أثر هذه المبادرات ويحول دون استثمار نتائج البحوث العلمية في تطوير سياسات محلّية فعالة.

لذلك، فإن الحاجة ماسة اليوم إلى تعزيز هذا النوع من التعاون من خلال اتفاقيات شراكة واضحة، تشجّع على التفاعل بين الباحثين والمجتمع المدني، وتضمن استمرارية التواصل وتبادل الخبرات، بما يُسهم في تحسين فهم الواقع المحلّي وتطوير تدخلات أكثر استجابة لاحتياجات السكان، خاصة في مجالات الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتمكين النساء والفتيات.

فرص التعزيز:

رغم المحاولات المحدودة القائمة اليوم، لا يزال التعاون بين القطاع الأكاديمي والجمعياتي في سوسة يعاني من التشتت والقطيعة المنهجية. ولتجاوز هذه الحالة، تُطرح مجموعة من المبادرات القابلة للتنفيذ، تعتمد على مقاربة تشاركية، إبداعية ومؤثرة، نذكر منها:

1. إطلاق «حاضنة جامعية للعدالة الجندرية»

يمكن للجامعات، وخاصة كليات الحقوق والعلوم الاجتماعية، أن تنشئ فضاءً قاعدياً يُشبه حاضنات الأعمال، مخصصًا للمشاريع المجتمعية التي تعالج قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي. تُشرف عليه لجنة علمية-جمعياتية مشتركة، ويتلقى فيه الطلبة والمجتمع المدني دعماً منهجياً، قانونياً، واتصالياً لتطوير مبادرات محلية ذات أثر ملموس.

2. «منصة المعرفة المفتوحة حول النوع والعنف»

منصة رقمية تفاعلية تجمع إنتاجات الباحثين، تقارير الجمعيات، شهادات الضحايا (بشكل مجهول)، بيانات إحصائية محلية، وتوصيات السياسات العامة. يمكن أن تكون هذه المنصة مصدرًا لوسائل الإعلام، واضعي السياسات، والمجتمع المدني.

3. مخبر متنقّل للبحث-التدخل

اقتراح تشكيل فريق بحثي متنقل، مكوَّن من باحثين وطلبة ونشطاء، يتنقل بين أحياء سوسة وشبه المدن، ويقوم بجمع المعطيات النوعية، تنظيم حلقات استماع، وورش توعية فنية وتفاعلية، ثم يقوم بإعداد «تقارير تحذيرية» تُرسل للسلطات والفاعلين. هذا النوع من البحث-التدخلي participatory action research لا يزال غائبًا.

4. برنامج «طالب-فاعل» في الجمعيات

إحداث اتفاقيات تسمح للطلبة بإتمام وحداتهم التطبيقية أو مشاريع التخرّج من داخل الجمعيات الناشطة في مجال العنف ضد النساء. يمكن أيضًا التفكير في منح دراسية مصغّرة للطلبة الذين يشتغلون على مواضيع لها تأثير مجتمعي مباشر.

5. شراكات ثلاثية: جامعة – بلدية – جمعية

تعاني البلديات من ضعف الموارد البشرية والتخصصية في مقاربة النوع. يمكن اقتراح مشروع شراكة ثلاثي يشمل البلديات (مثلاً: بلدية سوسة، أكودة، حي الرياض) لتصميم حملات أو سياسات محلية حساسة للنوع، تعتمد على دراسات ميدانية تشرف عليها الجامعات وتُنفذها الجمعيات ميدانيًا.

6. «أسبوع الوقاية من العنف» بقيادة الطلبة

تنظيم أسبوع سنوي داخل الحرم الجامعي، يتضمن محاضرات، محاكمات رمزية، معارض فنية، عروض مسرحية، وإصدارات بحثية منجزة من قبل الطلبة بالتعاون مع جمعيات. الهدف هو تحويل الجامعة إلى مساحة تفاعلية تُربط فيها المعرفة النظرية بالقضايا الاجتماعية.

وبالنظر إلى ما راكمته خلية النوع الاجتماعي من مكتسبات رغم محدودية الإمكانيات، فإن تعميم هذه التجربة على بقية الجامعات التونسية يُعدّ خطوة ضرورية لتعزيز بيئة جامعية آمنة، عادلة، ومحفّزة على الإبداع والمشاركة. ويقتضي هذا التوسيع إرساء دعم مؤسّساتي من وزارة التعليم العالي، عبر إدراج مقاربة النوع في السياسات الجامعية، وتخصيص تمويلات مستقلة ودائمة لعمل الخلايا، مع اعتماد برامج تكوين جامعية تراعي خصوصيات السياقات المحلية، وتُشرك الطلبة كفاعلين رئيسيين لا كمستفيدين فقط.

كما يوصى بإنشاء شبكة وطنية للخلايا الجندرية الجامعية تُعزّز تبادل الخبرات وتوحيد أدوات العمل، بما يضمن نجاعة التدخلات واستدامة الفعل الجماعي. وتُشكّل هذه الشبكة أيضًا فضاءً للتفكير في آليات إدماج مقاربة النوع في البحث العلمي، وتشجيع المقاربات متعددة التخصصات حول قضايا العنف الجندري، والتمييز، والمشاركة السياسية والاقتصادية للنساء.

إن بناء جامعة منفتحة على محيطها، ضامنة لكرامة كلّ مكوناتها، لا يمكن أن يتحقق دون الاعتراف بدور الخلايا الجندرية كفاعلين محوريين في ديناميات التغيير، وهو ما يجعل من دعم هذه المبادرات، وتثمين ممارساتها، خيارًا استراتيجيًا لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز ثقافة المواطنة والاحترام المتبادل في الفضاء الجامعي.

باختصار، تكمن فرص تعزيز جهود الوقاية في كسر الجمود المؤسساتي بين الجامعة والمجتمع المدني، وتأسيس فضاءات هجينة تُنتج فيها المعرفة وتُختبر مباشرة في الميدان. فالحلول المبتكرة يجب أن تكون حساسة للسياق، قائمة على المعرفة التراكمية المحلية، ومبنية على ديناميكية تشاركية حقيقية.

الخاتمة

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على واقع مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في ولاية سوسة، مع التركيز على دور مختلف الفاعلين المحليين، من جمعيات ومؤسسات أكاديمية ومنظمات دولية، والسبل الممكنة لتعزيز الشراكات الفعالة بينها. تشكل العنف ضد النساء والفتيات تحديًا اجتماعيًا خطيرًا، تتداخل فيه عوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية، مما يحتم اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد وشمولية.

على المستوى المحلي، تلعب الجمعيات دورًا محوريًا في التوعية والدعم النفسي والقانوني للضحايا، إلى جانب تنفيذ برامج ميدانية للتثقيف والوقاية. غير أن هذه الجهود، رغم أهميتها، تواجه عديد العراقيل المرتبطة بنقص التنسيق والموارد المالية والبشرية، بالإضافة إلى الصعوبات الثقافية والاجتماعية التي تعيق الكشف عن حالات العنف ومعالجتها بشكل فعال.

في هذا السياق، برزت جامعة سوسة كمؤسسة أكاديمية فاعلة تسعى لتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني، خصوصًا عبر إنشاء «خلية النوع الاجتماعي»، التي تمثل تجربة مبتكرة داخل الحرم الجامعي. تركز هذه الخلية على دمج قضايا النوع في سياسات الجامعة وأنشطتها، وتقديم الدعم للمتضررين، إلى جانب تعزيز البحث العلمي والوعي المجتمعي، مما يرسخ دور الجامعة كمركز إنتاج معرفة وتغيير اجتماعي.

إلا أن هذه المبادرات، رغم ما تحققه من تقدم، تبقى محدودة بسبب ضعف التنسيق بين القطاعات المختلفة وتفتقر إلى استراتيجيات مستدامة وشاملة. لذا، يبرز في التقرير ضرورة تطوير آليات تنسيق فعالة، وتكثيف المبادرات التي تجمع بين الجامعات والجمعيات المحلية، فضلاً عن تعزيز الموارد المادية والبشرية. كما يُقترح تبني مناهج جديدة للوقاية تعتمد على الابتكار والمشاركة المجتمعية الواسعة، مع توسيع دائرة الشركاء لتشمل الجهات الحكومية، والإعلام، والقطاع الخاص.

